المحاضرة الخامسة -5-

أهداف المحاضرة:

التعرف على أنواع السياسات الاقتصادية المعاصرة، مع التطرق إلى مفهوم السياسة الاقتصادية في القرآن الكريم وفي الفكر الاقتصادي الحديث.

عناصر الدرس:

- أنواع السياسات الاقتصادية
- مفهوم السياسة الاقتصادية في القرآن الكريم
- مفهوم السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الحديث

4- أنواع السياسات الاقتصادية

تتعدد وتتنوع السياسات الاقتصادية تبعا لاختلاف الظروف والأحداث التي تشهدها الدولة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وهي تتراوح أحيانا بين سياسة الضبط وسياسة الانتعاش وسياسة الانكماش وسياسة التوقف ثم الذهاب.

أ. سياسة الضبط:

تقتضي هذه السياسة آليات للمحافظة على توازن الاقتصاد الوطني، من خلال خفض التضخم وارتفاع الأسعار وزيادة الطلب الكلي بغية المحافظة على استقرار سعر الصرف العملة الوطنية، وغالبا ما تكون هذه السياسة محل تطبيق أثناء فترات الأزمات الاقتصادية المرتبطة بارتفاع التضخم وتزايد الاسعار.

ب.سياسة الانتعاش:

تعد هذه السياسة المستوحاة من "الفكر الكينزي" (نسبة إلى المفكر جون مينارد كينز مؤسس المدرسة الكينزية) أداه هامة لإعادة بعث الاقتصاد بعد ركوده وانكماشه، وإطلاق الآلة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار، ورفع الأجور وزيادة الاستهلاك، فضلا عن تسهيلات في منح القروض، وتخفيض سعر الفائدة، وتطبق هذه السياسة غالبا في فترات الانكماش الاقتصادي كما حدث في الأزمة الاقتصادية لعام 1929، والأزمة المالية والاقتصادية لعام 2008، حيث يكون ذلك بتحفيز الاقتصاد عن طريق ضخ الأموال لمختلف الأنشطة الاقتصادية الاستثمارية التي تؤدي الى خلق الثروة في المجتمع وتخفيض معدلات البطالة.

ج- سياسة الانكماش:

وهي سياسة للتقشف تستهدف تخفيض الانفاق العام وتقليص ارتفاع المستوى العام للأسعار من خلال عدة وسائل تقليدية مثل الاقتطاع الاجباري على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، فرض الضرائب والرسوم ومراقبه الائتمان ورفع معدلات الفائدة وغيرها من الترتيبات الأخرى، ومن نتائجها تقليص النشاط الاقتصادي وخفض نسب التضخم، وكل هذه الآليات تعتبر آثارها صعبة على المجتمع وقد تؤدي الى انعكاسات اجتماعية كالمظاهرات والاحتجاجات.

د- سياسة التوقف ثم الذهاب:

يطبق ضمن هذه السياسة آلية الانكماش تارة ثم الانتعاش تارة أخرى وهذا تبعا للظروف الاقتصادية السائدة بالبلد، وهذا بالنظر إلى أن الاقتصاد الوطني يكون أحيانا في حالة تضخم وأحيانا أخرى في حالة انكماش، حيث تستهدف هذه السياسة محاولة خلق التوازن الاقتصادي والاجتماعي (التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، وتخفيض معدل البطالة).

السياسة الاقتصادية في القرآن العظيم

يعتبر القرآن العظيم منهج سير الأمة الإسلامية، وهو نهجها في الحياة والاخرة، مصدره الرباني جعله شاملا لكل مناحي الحياة قاطبة، مصداقا لقوله تعالى: ﴿ **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ** ﴾ النحل89، فهو يضم عدة مجالات في حياتنا، ومن هذه المجالات السياسة، الاقتصادية والاجتماعية، ومفهوم السياسة الاقتصادية حسب القرآن العظيم يدل على تلك المنهجية العامة والتوجيه العام ذو المصدر الرباني للجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وفق ما ينص عليه القرآن الكريم، حيث تناولت العديد من السور والآيات القرآنية الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما تناولت أيضا الكثير من الأحكام في مجال المعاملات الاقتصادية والمالية مثل الانفاق والكسب، الزكاة والصدقات، التوثيق والاشهاد، الاتقان في العمل، الضمانات والكفالات والرهونات، البيع والربا والغش والتبذير ... وغيرها.

ومن المميزات التي يختص بها مفهوم السياسة الاقتصادية وفق منهج ومضمون القرآن الكريم ما يلي:

أ. الترابط بين السياسة الاقتصادية ومفهوم العبادة، وهو ما يجعل الانسان المسلم ينضوي تحت رقابة الضمير والخوف من الله تعالى.

ب. مضمون السياسة الاقتصادية في الإسلام يقوم على عنصر التكافل الاجتماعي بين أعضاء المجتمع الواحد، لأن الاقتصاد وفق مقصد الشريعة

الإسلامية مبني على التعاون العام بين الناس لقوله تعالى: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**﴾ المائدة 2.

ت. تعمد السياسة الاقتصادية في القران الكريم للإشارة إلى أهداف حقيقية وواقعية ومتلائمة وممكنه التحقيق في ظروفها الطبيعية والوسائل والأخلاق الإسلامية، خلافا لما هو موجود في الأنظمة المادية الوضعية الأخرى على غرار النظام الرأسمالي والاشتراكي.

ما يمكن قوله واستنتاجه من هذا كله أن أحكام القرآن العظيم وضوابطه الشرعية تحقق العدل والخير بين الناس، وأنّ هناك ارتباط بين القيم الايمانية والقيم المادية في إطار متّسق، فضلا على أن تكون المعاملات مطابقة لشرع الله وخالصه له وفق منهاج القرآن الكريم والشريعة الإسلامية.

السياسة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الحديث:

لقد ساد في ظل الفكر الاقتصادي الحديث مدرستين فكريتين كبيرتين ميّزتا المشهد الاقتصادي في العالم منذ قيام الثورة الصناعية، ألا وهما؛ الاشتراكية والرأسمالية، ورغم الاختلاف الواضح الذي ميّز الفكرين الرأسمالي والاشتراكي لمفهوم السياسة الاقتصادية في الدول التي طبقت ذلك، إلا أن هناك هدف واحد كانت تبتغيه كل النظم الاقتصادية رأسمالية كانت أو اشتراكية، وهو بلوغ حالة اقتصادية معينة من التقدّم والرفاهية.

في المنظومة الاشتراكية سابق التي تقوم على التخطيط المركزي والملكية الجماعية لوسائل الانتاج كان هناك اهتمام بالغ بالصناعات الأساسية تاركا للقطاع الخاص مجالا جد محدود إذ أن خطة التنمية وفق الفلسفة الاشتراكية تعتمد في الاساس على القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص لكن بشكل محتشم.

أما في الفكر الرأسمالي الذي ساد أغلب النظم الاقتصادية الحديثة في عدة دول من العالم فقد سادت مبادئ الفردية والحرية الاقتصادي والخوصصة واقتصاد السوق مفاهيم السياسة الاقتصادي، إذ أنها جوهر النظام الرأسمالي.

لقد حظيت سياسات التحوّل إلى اقتصاد السوق باهتمام بالغ من قبل الاقتصاديين والسياسيين منذ ثمانينيات القرن الماضي لكن هذا الاهتمام زاد أكثر مع نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وانهياره، حيث كانت الخوصصة أهم آلية في نظام اقتصاد السوق، باعتبارها وسيلة أساسية لإصلاح المشروعات العامة وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهي الدوافع الأساسية التي أدت الى التحول نحو إعادة هيكلة الاقتصاد وخوصصته في عدة بلدان، من أجل تحسين النمو الاقتصادي ومعالجة عجز الميزانية العامة للدولة، حيث غدت أحدث سياسة اقتصادية في العالم تروج لها المؤسسات المالية والنقدية الدولية على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

يقصد بالخوصصة بيع مشروعات عامة مملوكة للدولة وتقديم بعض الخدمات العامة إلى القطاع الخاص باعتباره المستحوذ على مسار المنافسة الاقتصادية، فسياسة الخوصصة تستهدف التقليل من دور المؤسسات الاقتصادية العمومية في

الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد وخلق الثروة وزيادة الدخل، وتتم عن طريق مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آلية اقتصاد السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة لأجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية في البلاد[49]، ويعرفها البنك الدولي على أنها: "*زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها المؤسسات الاقتصادية العمومية أو تملكها* "[50].

[49] – لطرش سميرة، "*سياسة الخوصصة وأثرها على بورصة الجزائر*"، **مجلة العلوم الإنسانية**، عدد: 44، ديسمبر 2015، جامعة قسنطينة1، الجزائر، ص417.

[50] – المرجع نفسه.